القمع المبين لآمال المكذبين

ألّفه إمام أهل السنة
الشيخ أحمد رضا القادري الحنفي
المتوفى سنة :

حقَّقه وعرَّبه
تاج الشريعة العلامة
الشيخ محمد أختر رضا خان القادري الأزهري

أشرف على طبعه
عسجد رضا خان القادري
نجل تاج الشريعة

مقدمة التحقيق والتعريف

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمده ونصّلي ونسلّم على رسوله الكريم، وآله وصحبه الكرام أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد؛ فلمّا فرغنا من تعريب الرسالة المباركة «سبحان السبّوح عن عيب كذب مقبوح» والملحق بها المسمّى «دامان باغ سبحان السبّوح» عثرنا على رسالة قيّمة لجدّنا الإمام الهمام أحمد رضا قدّس سرّه تتعلّق بنفس الموضوع سمّاها «القمع المبين لآمال المكذبين»، وهي تشتمل على الردّ لما تمسّك به حزب المكذّبين، وهم القائلون بإمكان كذب الملك المبين من بعض العبارات في بعض الكتب لبعض المتأخّرين والمتقدّمين، وحسبوها وجوهاً مؤيِّدة لما اعتقدوه بالباطل من إمكان كذب المولى سبحانه وتعالى. . تصدّى لردّ ما زعموه، فقمع شبهتهم، وأدحض حجّتهم كما يُنبىء عنه اسم الرسالة، ورفع الحجاب عن وجه الصواب، وكانت الرسالة بالأرودية، فأحببنا أن نعرّبها لتمام الفائدة، ونودّ أن نقدّم بين يدي ما نحن بصدده، العبارة التي تمسّك بها المبطلون، وأُلقِيَ إليه سؤال في ذلك وطولب ببيان ما هنالك.

وإليك العبارة التي وقع عنها السؤال فيما يلي:

قلت: الكذب نقص والنقص عليه تعالى محال، فلا يكون من الممكنات. . . الخ.

قوله (والنقص عليه. . . الخ) لا يخفى أنّه موقوف على كونه ممتنعاً بالذات، ولا نسلّم ذلك إذ لو كان ممتنعاً. . لما وقع الكذب من أحد، فهو ممتنع بواسطة أنّه مناف لكماله تعالى، فيكون ممتنعاً بالغير والامتناع بالغير لا ينافي الإمكان الذاتي. حاشية عبد الحكيم السيالكوتي.

(كذا قال الملاّ عبد الحكيم السيالكوتي في حاشيته على تفسير البيضاوي)!!

وإليك خطبة الكتاب بين يدي الجواب:

خطبة المؤلِّف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب الصدق؛ المستحيل الكذب، المحال عليه بذاته لذاته كلّ نقص وشين، فمن تقوّل عليه بإمكان كذبه وتطرّق إليه بخلف وعيده. . فقد استوجب لعنة الله عليه في الدارين، ﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾، ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾، ﴿ وَمَن كَانَ فِى هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾، ﴿ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾، ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾.

صلّى الله تعالى عليه وسلّم وعلى آله وصحبه وبارك وكرّم. . كلّما ذكره الذاكرون، وكلّما غفل عن ذكره الغافلون، والحمد لله ربّ العالمين.

إلى الله، ثمَّ إلى حبيبه الأكرم، المرسَل رحمة للعالم، الملتجي من غضب الله، إذا سَلَبَ الغضبُ الإلهي الدين من قوم بدأ يسلب عقولهم، لأنّ العقل السليم لا يقبل الباطل بفضل الكريم، ولأن سامهم الشيطان الخديعة في حين ﴿ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾، ولكن إذا فُقِد العقلُ ـ يعني: الفقه في الدين ـ، مهما أوتوا من الفهم في علوم وفنون سوى علم الدين من علوم الدنيا. . لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون، حينئذ يكون الإنسان

مسخرة للشيطان، فهو آدميٌّ صورةً وحمارٌ معنىً ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۢ ﴾، ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾، هو عندما يطالع الكتب بالكليّة مثل الخنزير في تفرّجه وتنزّهه بالحديقة، الزهرة تفوح والنورة تتفتّح، والروض تتأرّج، والفوّارات تطفح، والبلابل تَصدَح، لا شأن له بشيء من البهجة والسرور؛ فهو يتجوّل لعلّه يصيب نجاسة فيتعاطيها!!

هذا بعينه شأن الضالّ الفاسد العقيدة، كتاب يشتمل على مئآت الألوف من النفائس والفوائد لا شأن له بها، وإنّما يتمسّك من كلّ الكتاب بكلمة من الغلط والباطل تنفعه، وإن لم تغنيه بالواقع والأمر بقدر كذا، وهو في خصلة كذا.. فاق خطّ الخنزير، فإنّه إنّما يأخذ من النجاسة ما يهتمّ به، وهذا لا تمييز عنده، وما من أحد من البشر معصومين سوى النبيّين عليهم الصلاة والثناء، وغير مستنكر أن يصدر من غير المعصوم كلمة على غير وجهه غلط، وجرت العادة في أهل الحقّ من السلف الصالحين وأئمّة الدين إلى يومنا هذا أنّهم يقولون:

«كلّ مأخوذ من قوله ومردود عليه إلاّ صاحب هذا القبر صلّى الله تعالى عليه وسلّم».

ما وجدوا من قول لأحد خلافاً لأهل الحقّ والجمهور ردّوه عليه واعتقدوا ما عليه الجماعة، يد الله على الجماعة، اتّبعوا السواد الأعظم، ولم يكن من طريقتهم أن يَتْبَعوا من جاء بمستجدّ من القول بخلاف إجماع الأمّة محضاً على سبيل البحث المنطقي (لا على وجه الاعتقاد) مغمّضين عين القلب، هذا دأب الملاعين من العمى أو المنتكسين الشياطين: قال الربّ عزّ وجلّ: ﴿ وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴾.

يمتاز في هذه الصفة الطائفةُ الوهابيّة من بين جميع الطوائف الضالّة بأجمعها، والدبوبنديّة من الوهابيّة خاصّة عن الكلّ، وحُقّ لهم أن يمتازوا لأنّ القرآن العظيم يقول: ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾.

والوهابيّة تقدّموا على الكلّ في نسبة الكذب إلى الله سبحانه وتعالى، لأنّ قدوتهم إسماعيل الدهلوي أسّسه في رسالة «يكروزي»، و«الديوبنديّة» من الوهابيّة متقدّمون في هذا، لأنّ شيخهم الكنكوهي بطّنه في البراهين ورجحت هذه الطائفة ما شاء الله في العمى عمى البصيرة من سائر العالم عن تقليد لجناب الشيخ المذكور، لو كانت عين أو نصف عين مفتّحة بقدر النصف أو الربع، لرأوا أنّ الملاّ السيالكوني لم يصف الكذب الذي ذكره ههنا بأنّه ممكن بالذات فحسب، بل أفاد أنّه واقع يعني نفس الكذب من أحد كائناً ما كان: صحراويّ، أو جبليّ، أو دهلويّ، أو كنكوهيّ، أيّ كلام في كونه يمكن؟ بل يقع كلّ يوم مئة ألف مرّة بل ألف ألف مرّة، انظروا لفظه «لو كان ممتنعاً لما وقع الكذب من أحد!!» يعني: كما اجتماع النقيضين وارتفاع النقيضين محالان في ذاتهما.. كذلك لو كان مطلق الكذب محالاً لذاته.. لم يصحّ أن يكذب أحد قطّ!! ولكن ألوف مؤلّفة من الناس يكذبون، فعلم أنّ الكذب ليس محالاً في حدّ ذاته، نعم لو نُسِب ذلك إلى الله تعالى فهو محال البتة، لأنّ ذات الإله مقتضية لجميع الكمالات ومنافية لجميع النقائص، فالكذب عليه محال بالذات، هذه الاستحالة بالذات من جهة الباري، لأنّ ذاته الكريمة منافية لكلّ عيب، ولكن مطلق الكذب الذي هو كلّي عامّ شامل لكلّ كذب، والكذب من كلّ شخص عرضت باستحالة هذا الفرد استحالة لهذا؛ أي مطلق الكذب أيضاً، لأنّ حكم كلّ فرد يسري إلى الطبيعة من حيث هي، وهذه الاستحالة

في حقّ مطلق الكذب ليست بذاتية، إذ لم ينشأ عن ذات مطلق الكذب، بل نشأ عن ذات الله عزّ وجلّ.

ومثال هذا بعينه: اجتماع النقيضين؛ مطلق الاجتماع في أيّ شيء كان ليس محالاً في حدّ ذاته، وإلاّ لم يصحّ أن يجتمع شيئان، نعم اجتماع النقيضين محال بالذات، لأنّ ذات النقيضين ينافي الاجتماع، لكن مطلق الاجتماع الذي كان عامّاً شاملاً لاجتماع كلّ شيئين، إذ قد استحال في هذه المادّة الخاصّة فليست هذه الاستحالة له أي: مطلق الاجتماع ذاتية، بل ناشئة عن خصوص النقيضين، فمطلق الاجتماع وهي الماهية المطلقة ممكنة بالذات البتة، بل موجودة في مئة ألف محلّ، ولا يصحّ أن يمكن لذلك اجتماع النقيضين هو قطعاً محال بالذات، كذلك مطلق الكذب وهو طبيعة مرسلة ممكنة بالذات لا محالة، بل موجودة في آلاف أمكنة، لا يصحّ أن يمكن من أجله كذب الباري هو محال بالذات يقيناً.

هذا تقرير هذه العبارة، وبه تمّ شرح اعتراض الملاّ السيالكوتي، وحصل الجواب عنه في وضوح، فإنّ الكلام ههنا في الكذب الخاصّ؛ لا في مطلق طبيعة الكذب، وإمكان المفهوم الكلّي لا يستلزم إمكان كلّ فرد منه، إنّما كان خطأ الملاّ السيالكوتي بقدر كذا أنّه لم يفرّق محلّ النزاع، فالبحث في إمكان الفرد، وذهب السيالكوتي يتحدّث عن إمكان الطبيعة، ولكنّ الديوبندية متى ينتهون عن كفرهم، فإنّما يزعمون هذا دليلاً على إمكان كذب الباري، ويحاولون أن يرموه بما تفوّهوا به من المكفّرات.

أجل الآن ليخبر الديوبندية عن رسلهم، هذا التقرير السيالكوتي كما تزعمون حقٌّ عندكم أم باطل؟ إن كان باطلاً فما لكم تنطلقون منكوسين، وتخدعون الغافلين من المسلمين؟! وإن كان حقّاً. . فثبت عن قولكم أنّكم

لستم مشركين فحسب ! بل عبدة للأوثان، فلا تؤمنون بالله عزّ وجلّ، وإنّما تعبدون ما اتّخذتم من الوثن، إن لم تذعنوا هكذا . . فأقرّوا إذا أثبتنا عليكم التقرير الذي زعمتم به إمكان كذبه سبحانه وتعالى، يمكن بالتقرير عينه من غير تفاوت أيضاً شريكه، لأنّ الشريك لو كان محالاً . . لم يصحّ أن يكون أحد شريكاً لأحد، وإنّما يستحيل شريك الباري بواسطة أنّه مناف لكماله، فكان ممتنعاً بالغير ، والامتناع بالغير لا ينافي الإمكان الذاتي ! !

ويمكن موته والفناء بهذا التقرير بعينه فإن الموت لو كان محالاً لم يمت أحد قطّ، فاستحال موت الباري بواسطة أنّه ينافي الكمال، فبقي الامتناع بالغير، فكان موته وفناءه ممكناً بالذات؛ فلم يكن هو واجب الوجود ؛ فلم يكن إلهاً ! ! بل كان ما اتّخذتموه من الوثن، ألا لعنة الله على الظالمين .

هذا القدر يكفي جواباً عن هذه العبارة، ولكن الفقير يقصد بعون القدير أن يبلغ هذا البحث إلى أعلى درجة من الكمال، ويَهتِك حجاباً عمّا قصده الكنكوهية والديوبندية المكذّبون لله من الخديعة للمسلمين بعبارتين من «المسايرة» و(شرح «المواقف») بضربة حيدرية وصولة فاروقية .

الاستناد إلى هاتين العبارتين أضعف وأهون من الاستناد بعبارة السيالكوتي المارّة، ولكنّ المقصود المردود لمن يكذّبون الله . . إنّما هو أن يغرّوا العوام، ويرثوا من اليهود الذين شأنهم كما قال القرآن ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ تركتهم على التمام : ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ .

فأقول وبالله التوفيق: أيّها المسلمون! السنّة من العقائد هي التي تثبت عن سيّد المرسلين ﷺ والصحابة والتابعين والسلف الصالحين رضوا الله تعالى عليهم أجمعين، ولبيانها توضع المتون من كتب العقائد، وهذه العقائد كانت تتلّقى من صدور وألسنة الأئمّة في الزمن المشهود له بالخير، وكان المسلمون يؤمنون بها عن سلامة صدورهم.. لم يكن بهم علّة من (كيف) و(لِمَ) (لا نسلّم)!! وإذ شاعت المبتدعة وأخذ المكلّبون من أهل الضلال مخادعة لعوامّ المسلمين يعرضون أغاليط عقلية ونقلية تسويغاً للعقائد الباطلة، فمسّت الحاجة بعلماء أهل السنّة إلى أن يردّوا عليهم باطل دلائهم، وأن يقيموا الأدلّة على عقائدهم الحقّة، من ثمّة تمهّد البناء لكلام المتأخرين، وإذ قد فتحت بوّابة الاستدلال والبحث والمناظرة.. دعتهم الحاجة إلى أن ينقدوا دلائلَ أنفسهم، ويختبروا الجوابات التي أبدوها، والأذهان تختلف، والخطأ والإصابة في البحث والاستخراج للمرء قرينان، فلو أقام أحد على مذهبه دليلاً، أو خالف، أو أجاب عن اعتراض.. بحث فيه الآخر بأنّ هذا الدليل لمذهبنا ضعيف، ربّما يردّه المخالف هكذا، أو أنّ هذا لا يكفي جواباً عن الاعتراض، فللمخالف أن يقول كذا، والأثر من هذا الردّ والبحث إنّما يقتصر على الدليل والجواب، سواء أكان القصور في الدليل والجواب كما يزعم الباحث، أم أخطأ نظر الباحث نفسه؛ والدليل والجوابُ صحيحٌ وصواب!!

على كلّ حال، لا يعني هذا ـ معاذ الله ـ أنّ أصل مذهبنا باطل! وضلالَ المخالف حقٌّ، كلّ عاقل يعلم أنّه لا يصحّ أن يبطل أصل المسألة عن فساد دليل أقامه أحد، أو جواب أجراه هو.

هذا الباحث لا يغيّر عقيدته، ولا يفارق مذهب أهل السنّة معتقداً بطلانه، هذا أمر يشاهده ويعلمه؛ لا أهل السنّة فقط! بل كلّ من ينتحل ملّة أو مذهباً على ها.

بقي هذا الردّ على وجه من الاعتدال ما دام العهد قريباً من زمن الخير، ولمّا وقع فنّ الكلام في يد المتفلسفين المتأخّرين.. زاد اللحن بالانتقاد في كلّ كلمة كلمة؛ بوجه وبغير وجه، وإنّما القصد منه الغلبة على الخصم بالردّ والإثبات والمنع والنقض، واختبار الأذهان والمباهاة بقوّة الجدل، لا أن ينحرفوا عن المذهب ويُبطلوا الدين والعقائد. معاذ الله؛ حاشا لله! من ههنا ظهر على كلّ ذي نصفة أنّ ما يحرّره هذا المتأخّر من شارح ومحشٍّ في البحث ويمضي، لا يكون معتقِداً لنفسه فضلاً أن يكون معتقداً لجميع أهل السنّة والجماعة، وإنّما تكون العقيدة ما بيّنته المتون المدوّنة في المسائل التقريرات لو وافقته حقّ، ولو خالفته.. فإنّما هي مباحثات وامتحان أذهان وجولة قلم، وهم أنفسهم يُقرّون أنّه لا يتوخّى فيها التقيّد بقواعد أهل الحقّ ويكلون الأمر إلى معرفة السامع، فإنّه يعلم عقيدة أهل الحقّ فيراعيها. في «المواقف»: أنت تعرف مذهب أهل الحقّ، وإنّما لا تتعرّض لأمثاله للاعتماد على معرفتك بها في مواضعها.

في «شرح المواقف»: فعليك برعاية قواعد أهل الحقّ في جميع المباحث؛ وإن لم تصرّح بها!.

في «شرح المقاصد»: كثيراً ما تورد الآراء الباطلة للفلاسفة من غير تعرّض لبيان البطلان إلاّ فيما يحتاج إلى زيادة بيان.

وكذلك بعينه في (تعليق حسن جلبي على السيّد)، فعقائدهم هي التي هي مصرّحة في المتون، وفي عدّة مواضع من كلامهم وإن قالوا ما قالوا في

المباحثة!!، لا سيّما الذين غلبت عليهم وصمة الفلسفة. . ضوعف لهم الكَلَف بـ (لِمَ) و(لا نسلّم) بحيث يتساوى دون هذا الهوّة والخندق والنهر والجبل، فيَمضون قائلين في المطارحات مقالاتٍ منها العياذ بالله.

في «شرح الفقه الأكبر»: قال سيّدنا الإمام الشافعي: لقد اطّلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلماً يقوله!!.

هؤلاء قد علموا أنّ البحث لا يحكم على المذهب وعقائدنا معلومة، وما خالفها من كلام عند قولنا (لِمَ) و(لا نسلّم). . فالناظرون أنفسهم يفهمون، ونبّه عدّة من الأكابر على هذا. ولكن ما علاج المضلّ المغوي؟ إنّما هو بالمرصاد لمثل هذه النوبة، العامّي المسكين مطروح ههنا، أو يهيم في وادي الحيرة، أنّى يعلم هو قاعدةَ أهل الحقّ في كلّ أمر حتّى يراعيها!! هذا هو الأمر الذي حطّ الكثير من القدر، مثل هذا الكلام من المتأخّرين في عيون أئمّة الدين، حتّى إنّ الإمام أبا يوسف رضي الله تعالى عنه قال: من طلب العلم بالكلام. . تزندق.

وقال الفقهاء الكرام: لا نصيب للمتكلّمين فيما أُوصي به للعلماء من المال. وكتب الكلام ليست داخلة في كتب العلم.

في «الهندية»؛ عن «المحيط»: لا يدخل في هذه الوصيّة المتكلّمون.

وفيه عن الإمام أبي القاسم الصفّار رحمه الله تعالى: كتب الكلام ليست كتب العلم.

وفي «مِنَح الروض الأزهر»؛ عن «الفتاوى الظهيرية»: أوصى لعلماء بلده؟ لا يدخل المتكلّمون، ولو أوصى إنسان أن (يوقف من كتبه كتبُ العلم) فأفتى السلف أنّه يباع ما فيه من كتب الكلام.

وفي «الطريقة المحمدية» نقلاً عن الإمام أبي الليث السمرقندي ـ وقد أحاله على «التاتارخانية» ـ: من اشتغل بالكلام مُحي اسمه على العلماء.

في «الحديقة النديّة»: فلا يقال له (عالم).

ونظائره كثيرة وافرة في نظر الفقير، وهاك نظائر عن هذه الكتب الثلاثة، فإنّ المكذّبين لله بعدما تجاوزوا عن القرآن العظيم والنصوص الصريحة من المتون في العقائد والإجماع القاطع من أئمّة السلف والخلف رأساً تمسّكوا بأذيال التقريرات المخترعة في الأبحاث الزائدة؛ يعني «المسايرة» و«شرح المواقف»، العبارات منهما رأس مال الديوبندية، والثالثة هذه العبارة من «حاشية السيالكوتي» التي مرّت في السؤال، وبعدها تبقى أيدي المكذّبين صِفراً بالكليّة، ويتراءى عليهم المنظر من ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾ بعد ما تكون وسوسة إبليس مردودةً مطرودة. وبالله التوفيق.

النظير الأوّل: اسمعوا من الملاّ عبد الحكيم السيالكوتي، نُقِل عن «حاشية الخيالي» أنّه أُدُّعِي فيها أنّ تعلّق علم الباري عزّ وجلّ بالأمور غير المتناهية تفصيلاً ممنوعٌ، والملاّ نقل هذا المقال الخَبالي من الخيالي وسجّله: حيث قال قوله (فتأمّل)! ونقل عنه وجه التأمّل أنّ علمه تعالى الشامل إنّما يشتمل ما لا يمتنع وجوده، وإمكان تعلّق العلم بالمراتب غير المتناهية مفصّلة ممنوعٌ. انتهى.

فإن قيل: فيلزم الجهل على الله؟.

قلت: الجهل عدم العلم بما يصحّ تعلّق العلم به، كما أنّ العجز عدم تعلّق القدرة بما يصحّ أن تتعلّق به. فتأمل. اهـ.

قال الخيالي: ممنوع. ومضى، لكنّه لو نظر أنّ هذه الوسوسة الباطلة

التي ألقاها العدوّ المبين أعاذنا الله تعالى من شرّه المهين؛ ماذا في قعرها من آفات قاهرة.. لم يسوّغ أن يلوّث يراعه وكتابه بها.

فأقول أوّلاً: ليخبر هذا الملاّ وذلك الملاّ.. على أيّ قدر من سلسلة الأعداد توقّف العلم الإلهي.. حتّى لم يكن العدد المتقدّم عليه معلوماً لله؟! وكم يوماً من سلسلة أيّام الآخرة معلوم لله.. ووراء ذلك مجهول؟! وماذا من مقدار نعيم الجنان وعذاب النيران في العلم الإلهي، ولا خبر عنده بالزائد!!

أيصحّ أن يقول مثلَ هذا العاقلُ المسلم متعمداً؟! حاشا وكلاّ! انظروا! أيّ تصديق صريح لقول الإمام الشافعي (ما ظننت مسلماً يقوله!!).

أجل هو قال (اطّلعت على شيء) وقد اطّلعنا على أشياء، إذ فسد الزمان، وإلى الله المشتكى وعليه التكلان.

ثانياً: وما وضعتم من حدّ فأخبروا عن الفارق ثمّة حتّى يَحُدّه! وما هو الوجه في علمه بهذا المقدار دون ما بعده؟! لو كان المعلوم الخارجي يتطلّب للعلم؛ لِمَ يتحقّق العلم بالغد الآتي؛ فضلاً عن الآخرة!، بل يلزم الجهل المطلق في الأزل بما وراءه جملة! عياذاً بالله، فكيف يتأتّى الخلق، وإذ لم يجب الوجود.. للمعلوم؛ فالمعدوم والمعدوم سواء كلّه، والتوقّف على حدّ خاصّ ترجيح بلا مرجّح، بخلاف علوم لعالم حيث المرجّح ثمّ الإرادة الإلهيّة، نال من أُعطِي ما أُعطي، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾.

ثالثاً: أيمّا تحدّ من حدّ فمعلوم يقيناً أن الأيّام والإيلام والإنعام تتعدّاه، فإنّها لا تقف عند حدّ، الآن يتأتّى العلم به لله أم لا؟ إن لا.. فالجهل موجود، وما اعتذر به زاهق ومردود، فإنّه الآن للعباد معلوم ومشهود، مع

هذا فمن الموجد؟ هو الخبير الشهيد، فما يعني عدم علمه؟ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

وإن نعم، فقد زعمتم على ذلك أنّه لم يكن عنده تعالى علم بها من قبل، فكان علمه ـ معاذ الله ـ حادثاً متجدّداً، هل هذا معتقد أهل السنّة والجماعة، قال ربّنا عزّ وجلّ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾.

العقيدة ما كتبها الخيالي نفسه في «حاشية شرح العقائد الجلالي»: المعلومات في أنفسها غير متناهية لشمولها الموجودات والمعدومات.

وفي الشرح نفسه: اعلم أنّ المتكلّمين ينفون الوجود الذهني، ويُثبتون علم الله تعالى بالحوادث غير المتناهية.

بل في نفس «حاشية السيالكوتي على الخيالي»: هذه التعلّقات قديمة غير متناهية بالفصل؛ ضرورة عدم تناهي متعلّقاتها؛ أعني: جميع ما يمكن أن يعلم من الأمور الكليّة والجزئية الأزليّة والمتجدّدة لشموله الممكن والممتنع والواجب.

العقدية ما قال في «المقاصد» وشرحه: علمه تعالى لا يتناهى، ومحيط بما لا يتناهى كالأعداد والأشكال، ونعيم الجنان وشامل لجميع الموجودات والمعدومات الممكنة والممتنعة، وجميع الكليّات والجزئيّات سمعاً وعقلاً.

العقيدة ما بيّنه في «المواقف» وشرحه: علمه تعالى يعمّ المفهومات كلّها الممكنة والواجبة والممتنعة، والمخالف في هذا الفصل فِرَق: الأولى: من قال لا يعلم نفسه... (إلى أن قال) الرابعة: من قال لا يعقل غير المتناهي.

العقيدة ما قال في «الحديقة الندية» : المعلومات موجودة أو معدومة، محالة أو ممكنة، قديمة أو حادثة، متناهية أو غير متناهية، جزئيّة أو كليّة.

وبالجملة جميع ما يمكن أن يتعلّق به العلم فهو معلوم لله تعالى.

العقيدة ما حرّره الفقير إلى ربّه القدير في «الدولة المكّيّة» وزيّنها علماء الحرمين الطيّبين بالتصديقات الجليلة :

إنّ ربنا تبارك وتعالى يعلم ذاته الكريمة وصفاته غير المتناهية، والحوادث التي وجدت، والتي توجد غير متناهية إلى أبد الأبد، والممكنات التي لم توجد ولن توجد، بل والمحالات بأسرها، فليس شيء من المفاهيم خارجاً عن علمه سبحانه وتعالى يعلمها جميعاً تفصيلاً تامّاً أزلاً أبداً، وذاته سبحانه وتعالى غير متناهية، وصفاته غير متناهيات، وكلّ صفة منها غير متناهية، وسلاسل الأعداد غير متناهية، وكذا أيّام الأبد وساعاته وآناته، وكلّ نعيم من نعم الجنّة، وكلّ عذاب من عقوبات جهنّم، وأنفاس أهل الجنّة وأهل النّار، ولمحاتهم وحركاتهم وغير ذلك؛ كلّها غير متناه، والكلّ معلوم لله تعالى أزلاً وأبداً بإحاطة تامّة تفصيليّة.. ففي علمه سبحانه وتعالى سلاسل غير المتناهيات بمرّات غير متناهية، بل له سبحانه وتعالى في كلّ ذرة علوم لا تتناهى، لأنّ لكلّ ذرّة مع كلّ ذرّة.. كانت أو تكون! أو يمكن أن تكون نسبةً بالقرب والبعد والجهة مختلفة في الأزمنة باختلاف الأمكنة الواقعة والممكنة؛ من أوّل يوم إلى ما لا آخر له، والكلّ معلوم له سبحانه وتعالى بالفعل، فعلمه عزّ جلاله غير متناه في غير متناه؛ كأنه مكعّب غير المتناهي على اصطلاح الحسّاب.

وهذا جميعاً واضح عند من له من الإسلام نصيب.

العقيدة ما نقله الفقير في تعليقات «الدولة المكيّة» المسمّاة بـ

«الفيوضات الملكيّة» حيث كتبت على قولي (بل له سبحانه في كلّ ذرّة علوم لا تتناهىٰ) ما نصّه:

الحمد لله هذا الذي كتبته من عندي إيماناً بربّي، ثمّ رأيت التصريح به في «التفسير الكبير» إذ يقول تحت كريمة ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾.

سمعت الشيخ الإمام الوالد عمر ضياء الدين رحمه الله تعالى قال: سمعت الشيخ أبا القاسم الأنصاري يقول: سمعت إمام الحرمين يقول: معلومات الله تعالى غير متناهية، ومعلوماته في كلّ واحد من تلك المعلومات أيضاً غير متناهية، وذلك لأنّ الجوهر الفرد يمكن وقوعه في أحياز لا نهاية لها على البدل، ويمكن اتصافه بصفاتٍ لا نهاية لها على البدل. . . الخ.

النظير الثاني: كتب في «المسايرة» نفس العقيدة لأهل السنّة والجماعة أنّه لا خالق لشيء أصلاً سوى الله، والأفعال الاختياريّة من العباد بتمامها مخلوقة له، وإنّما العبد كاسب، وبيّن ذلك بالدلائل العقليّة والنقليّة: حيث قال:

الأصل الأوّل: العلم بأنّه تعالى لا خالق سواه، فهو سبحانه الخالق لكلّ حادث جوهر أو عرض، كحركة كلّ شعرة وكلّ قدرة وفعل اضطراري؛ كحركة المرتعش والنبض، أو اختياري؛ كأفعال الحيوانات المقصود لهم.

وأصله **من النقل** قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾، وقوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ **ومن العقل**: أنّ قدرته تعالى صالحة للكلّ لا قصور لها عن شيء منه، فوجب إضافتها إليه بالخلق. اهـ مختصراً.

ثمّ إذا حرّر حسب عادة المتأخّرين من أهل الكلام أمراً لو سلّم فإنّه

خوض في ذلك البحر العميق من مسألة القدر الذي نُهيَ عن الخوض فيه النبيُّ ﷺ الصدّيقَ الأكبر والفاروقَ الأعظم رضي الله تعالى عنهما، ثمّ خرجت النتيجة التي كانت خارجة، فوقعت اليد على الصدف مكان الدرّ، ومع ذلك فهو أمر لا يسمن ولا يغني من جوع!

وذلك البحث منه أن يزعم خصوص العزم عن النصوص وابتدأه بما نصّه:

لقائل أن يقول ـ وقال بصدد تقرير للشبهات التي تأثر بها المعتزلة ـ: فلنفي الجبر المحض وتصحيح التكليف وجب التخصيص، وهو لا يتوقّف على نسبة جميع أفعال العباد إليهم بالإيجاد (أي: كما فعلت المعتزلة)، بل يكفي أن يقال: جميع ما يتوقّف عليه أفعال الجوارح من الحركات، وكذا التروك التي هي أفعال النفس.. من الميل والداعية والاختيار بخلق الله تعالى، لا تأثير لقدرة العبد فيه، وإنّما محلّ قدرته عزمُه عقيب خلق الله تعالى هذه الأمور في باطنه عزماً مصمّماً بلا تردّد، وتوجهّه توجّهاً صادقاً للفعل طالباً إيّاه، فإذا أوجد العبد ذلك العزم.. خلق الله له الفعل، فيكون منسوباً إليه تعالى من حيث هو حركة، وإلى العبد من حيث هو زنا ونحوه... (إلى أن قال) وكفى في التخصيص لتصحيح التكليف هذا الأمر الواحد ـ أعني: العزم المصمّم ـ وما سواه ممّا لا يُحصى من الأفعال الجزئيّة، والتروك كلّها مخلوقة لله تعالى متأثّرة عن قدرته ابتداء بلا واسطة القدرة الحادثة المتأثّرة عن قدرته تعالى، والله سبحانه وتعالى أعلم. (ملخّصاً)[1].

---

(١) وجدنا هذه العبارة التي عرّبناه من النسخة المطبوعة غير مرتبطة، وعانينا بعض العسر في الترجمة، وحاولنا جهدنا للتعريب وقصدنا تقريب النصّ إلى الأفهام ما استطعنا.

لا يغترّ غافل بتقرير «المسايرة» فيزعم أنّ هذا مذهب الحنفية، حاشاه من ذلك!! بل مذهبهم ما صرّح به إمامهم إمام أئمّة الأنام سيّدنا الإمام الأعظم في «الفقه الأكبر» والوصايا الشريفة: أنّ أفعال العباد جميعها مخلوقة لله تماماً بلا تخصيص وبلا استثناء.

لفظ «المسايرة» نفسه يشعره بأنّ هذا بحث مخترع، وليس بالمذهب المنقول، بل ليس في الواقع معتقِداً لصاحب «المسايرة»، البحث لا يكون عقيدة، والعقيدة لا يخبر عنها بأن يقال (لقائل أن يقول)!! وعقيدته هو ما بيّنه من أصل المسألة ههنا، وأدرجه آخر الكتاب في فهرسة عقائد أهل السنّة والجماعة.

هذه العبارات تنقل عمّا قليل وقصدي أن أفيد أنّ هذا البحث غير موجّه لا طائل تحته، وما ذكر من الحاجة إلى هذا البحث يوجد الجواب الشافي الكافي عنه في رسالة الفقير «ثلج الصدر لإيمان القدر» التي طبعت في مجلّة «تحفة حنفية»، ويتّضح كون هذا البحث غير مفيد ولا مثمر بالحاشية التي كتبها على هامش «المسايرة» وهي كما يلي:

قوله: فإذا أوجد العبد ذلك العزم. **أقول**: معاذ الله أن يقول بأنّ العبد يخلق شيئاً واحداً ولا عشر عشير معشار شيء ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ﴾، ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾، ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾، ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، وكون هذا قليلاً بالنسبة إلى مقدورات الله تعالى لا يجدي نفعاً، فإنّه كثير يثير في نفسه جدّاً، فإنّ الإنسان لا يحصى ماله من العزمات في يوم واحد، فكيف في عمره؟ فكيف عزائم الأولين والآخرين من الإنس والجنّ والملك وغيرهم؟! فتخرج هذه الكثرة التي تفنى دون عدّ بعضها الأعمار عن مخلوقات العزيز الغفار بلا واسطة، وتدخل في

مخلوقات العبيد، فيكون جواب ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ بالإيجاب!! والعياذ بالله. أي: بلى. هناك ألوف مؤلّفة خالقون غير الله ولم تثبت المعتزلة أكثر من هذا، إذ شنّع عليهم أئمّتنا من مشايخ ما وراء النهر وغيرهم رحمهم الله تعالى قائلين: إنّهم أقبح من المجوس حيث إنّ المجوس لم يقولوا إلاّ بخالقين اثنين، فما أثبتوا إلاّ شريكاً واحداً، والمعتزلة أثبتوا شركاء لا تحصى، وذلك أنّها إنّما قالت بخلق العبد فعله الاختياري، وكل فعل اختياري لا بدّ له من عزم، فعدد العزمات والأفعال سواءٌ، بل ربّما تكون العَزَمات أكثر، إذ قد يعزم العبد على فعل ثمّ يُصْرف عنه، فلا يقع. قال سيّدنا عليٌّ كرّم الله تعالى وجهه: عرفت ربّي بفسخ العزائم. فإن كانت العزمات يشملها اسم واحد؛ وهو العزم.. فكذلك الأفعال ينتظمها اسم واحد وهو الفعل، فلا طائل تحت ما قدّم الشارح؛

ويأتي آنفاً للمصنّف أنّه يكفآ إسناد جزءآ واحد إلى العبد وهو العزم، بل لو فرضنا أنّه واحد بالشخص.. فالله تعالى متعالٍ عن أن يشاركه أحد في خلق شيء ولو جزئيّاً واحداً.

أمّا اعتذار المصنّف بأنّ البراهين؛ أي: الآيات الناصّة باختصاص الخلق به تعالى عمومات تحتمل التخصيص، وقد أوجبه العقل إذ إرادة العموم فيها تستلزم الجبر المحض المستلزم لضياع التكليف وبطلان الأمر والنهي وتعلّق القدرة بلا تأثير ـ أي: كما تقوله الأشاعرة ـ لا يدفعه، لأنّ موجب الجبر ليس سوى أن لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد فعل. اهـ ملخّصاً، فاعترضه القاري في «منح الروض» بأنّ ذلك العزم المصمّم داخلٌ تحت الحكم المعمّم. اهـ.

أقول: هذا من أعجب ما تسمع من الردّ، فابن الهمام متى أنكر دخوله

تحت العامّ ولو أنكره؟ فما كان يحوجه إلى التخصيص، بل النظر فيه بما ستسمع بتوفيق الله تعالى.

فأقول: أوّلاً بل الآيات عمومات لا تحتمل التخصيص؛ لإجماع أئمّة السنّة على إجرائها على سنّتها، وأنّ الخلق مختصٌّ بالله تعالى لا حظّ فيه للعبد، فماذا ينفع كون اللفظ في ذاته محتملاً للخصوص مع الإجماع على أن لا خصوص، ومَن كان في ريب ممّا قلنا.. فليأتنا بنقل من الصحابة والتابعين، أو مَن بعدهم مِن أئمّة المتقدّمين قبل حدوث هؤلاء المتأخّرين: يكون فيه أنّ للعبد أيضاً قسطاً من الخلق والإيجاد؛ ولن يأتي به حتّى بوّب القارظان، ويمكن التكلّف بإجراع ما للقاري إلى هذا ـ أي: الإجماع ـ قائم على عدم التخصيص، فذلك العزم أيضاً غير مخرج من الحكم.

ثانياً: لا حاجة بنا إلى تخصيص النصوص وإثبات منصب إفاضة الوجود لمن لا وجود له في حدّ ذاته، بل تندفع الحاجة على وزان ما تزعمون اندفاعها ههنا بإثبات تأثير القدرة الحادثة في شيء؛ دون الوجود! كما هو مذهب الإمام أبي بكر الباقلاني: أنّ للإنسان قدرةً مؤثّرة لكن لا في الوجود بل في حال زائدة على الوجود! وقد ارتضاه جمع من المحقّقين ذاهبين إلى أنّ تأثيرها في القصد، والقصد حال.. لا موجود؛ ولا معدوم!! أي: هو من الأمور الاعتبارية التي وجودها بمناشيها، والخلاف في الحال لفظيٌّ؛ كما في «الفصول البدائع» وغيرها، فليس إفاضتها خلقاً، فإنّه إفاضة الوجود بل هو إحداث، والإحداث أهونُ من الخلق؛ كما في «المسلَّم» و«فواتح»، وعليه تدور كلمات الإمام المحقّق صدر الشريعة في «التوضيح»، والعلامة الشمس الفناري في «الفصول البدائع»، وتبعه

العلامة قاسم تلميذ المحقّق ابن الهمام في تعليقاته على «المسايرة» وغيرهم رحمهم الله تعالى، وهم مع تنوّع منازعتهم يرجعون إلى ذلك الحرف الواحد، ولم أر أحداً منهم يرضى بتخصيص العمومات، اللّهمّ إلاّ ما حُكِيَ عن الإمام أبي المعالي.. على الاضطراب فيه! فتارة يثبته، وتارة ينفيه؛ كما في «اليواقيت» عن الشيخ أبي طاهر القزويني، بل الكلام في ثبوته عنه كما سيأتي، والمنقول عن الحنفية في كتب المتأخّرين هو هذا القدر ـ أعني: أنّ للقدرة الحادثة أثراً في القصد ـ أمّا أنّه خلق وإيجاد، أو النصوص مخصّصة! فكلاّ لا يوجد هذا إلاّ للمحقّق، وقد قال الإمام صدر الشريعة في «التوضيح» بعد ما استفرغ وسعه في «التوضيح» و«التنقيح».

فالحاصل: أنّ مشايخنا رحمهم الله تعالى ينفون عن العبد قدرة الإيجاد والتكوين، فلا خالق ولا مكوّن إلاّ الله تعالى، لكن يقولون: «إنّ للعبد قدرة ما على وجه لا يلزم منه وجود أمر حقيقي لم يكن، بل إنّما يختلف بقدرته النسب والإضافات فقط؛ كتعيّن أحد المتساويين وترجحيه». اهـ.

فهذا نصّ صريحٌ في أنّ مذهب الحنفية على خلاف ما بحث المحقِّق، ولولا انسحب الكلام على منوال الالتزام.. لقلت: إنّه أبداه نقضاً على القَدَرية اللئام؛ بأنّه لو سلّم أنّ الحاجة إلى تصحيح التكليف والجزاء تؤدي إلى ذلك، ولا بدّ فهي تندفع بشيء واحد؛ وهو القصد، فلم قلتم في جميع الأفعال بخالقيّة العبد.

ولعمري هذا قاطع لهم لا يمكنهم الخروج عنه. هذا؛ وقال الإمام محمد السنوسي رحمه الله تعالى في (شرح «أمّ البراهين» مقدّمته في التوحيد).

وبالجملة فليعلم أنّ الكائنات كلّها يستحيل منها الاختراع لأثر ما، بل

جميعها مخلوق لمولانا جلّ وعزّ؛ ومفتقر إليه أشدّ الافتقار. . ابتداء ودواماً بلا واسطة.

فبهذا شهد البرهان العقلي، ودلّ عليه الكتاب والسنّة وإجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع، ولا تضغ بأذنيك لما ينقله بعض مَن أولع بنقل الغثّ والسمين عن مذهب بعض أهل السنّة ممّا يخالف ما ذكرناه لك. . فشُدّ يدك على ما ذكرناه، فهو الحقّ الذي لا شكّ فيه، ولا يصحّ غيره، واقطع تشوُّفك إلى سماع الباطل. . تعش سعيداً وتمت إن شاء الله تعالى طيّباً رشيداً. والله المستعان. اهـ.

قال محشّيه الفاضل محمد الدسوقي: أشار بهذا إلى ثلاثة أقوال نقلت عن أهل السنّة ١ـ قول القاضي بتأثير قدرة العبد في حال الفعل، و٢ـ قول الأستاذ الإسفرايني، تؤثّر في اعتبار، لأنّ الأستاذ يقول بالأحوال، و٣ـ قول إمام الحرمين في ذات الفعل على وفق مشيئة الربّ.

وهذه الأقوال غير صحيحة لمخالفتها لإجماع السلف الصالح.

فإن قلت: كيف يصحّ من هؤلاء الأئمّة مخالفة الإجماع؟

قلت: قال في (شرح الكبرى): لا يصحّ نسبتها لهم، بل هي مكذوبة عنهم، ولئن صحّت. . فإنّما قالوه في مناظرة مع المعتزلة جرَّ إليها الجدل اهـ. ملخصاً.

أقول: أمّا مخالفة ما نقل عن أبي المعالي للإجماع فظاهر، وقد صحّ خلافه كما ستسمع.

أمّا قول إمام أهل السنّة الباقلاني والأستاذ الإمام أبي إسحاق على ما نقل ههنا. . فليس فيه رائحة خلاف ما استقرّ عليه الإجماع والاتفاق، لما

علمت أنّه ليس في شيء من الإيجاد والتكوين على الإطلاق.

وقال العلاّمة في (شرح «المقاصد»): المشهور فيما بين القوم والمذكور في كتبهم أنّ مذهب إمام الحرمين أنّ فعل العبد واقع بقدرته وإرادته كما هو رأي الحكماء، وهذا خلاف ما صرّح به الإمام فيما وقع إلينا من كتبه.

قال في «الإرشاد»: اتّفق أئمّة السلف قبل ظهور البدع والأهواء على أنّ الخالق هو الله، ولا خالق سواه أنّ الحوادث كلّها حدثت بقدرة الله تعالى.. من غير فرق بين ما يتعلّق قدرة العباد به وبين ما يتعلّق فإنّ تعلّق الصفة بشيء لا يستلزم تأثيرها فيه؛ كالعلم المعلوم والإرادة بفعل الغير[1].

---

(١) **أقول**: إرادة فعل الغير وإن لم تكن من الإرادة المبحوث عنها؛ أعني: صفة من شأنها تخصيص أحد المقدورين كما لا يخفى، بل بمعنى المحبّة والهوى، لكنّه يريد الاستيضاح بصفات أخرى. ألا ترى أنّه ذكر العلم، ثمّ التقييد بفعل الغير ليكون أوضح وأظهر، وإلاّ فإرادة فعل نفسه أيضاً غير مؤثّرة في الفعل، إنّما شأنها التخصيص والتأثير شأنَ القدرة؛ كما نصّ عليه في «المسايرة» غير أنّه يتّجه لهم الجوابُ بأنّ الكلام في القدرة؛ وليس من شأنها إلاّ التأثير عند تعلّق الإرادة. أمّا العلم والإرادة.. فبمعزل عن التأثير، وكأنّه لهذا عدل عنه الإمام حجّة الإسلام في «قواعد العقائد» فاستند بنفس القدرة، إذ يقول: وليس من ضرورة تعلّق القدرة بالمقدور أن يكون بالاختراع فقط، إذ قدرة الله تعالى في الأزل قد كانت متعلّقة بالعالم، ولم يكن الاختراع حاصلاً بها وهي عند الاختراع متعلّقة به نوعاً آخر من التعلّق فيه، فبطل أنّ القدرة تختصّ بإيجاد المقدر. اهـ.

وأنت تعلم أنّ القدرة إنّما تؤثّر على وفق الإرادة، وإنّما تعلّقت الإرادة في الأزل أن توجد الكائنات في أوقاتها المخصوصة فيما لا يزال، فلا نسلّم أنّ القدرة تعلّقت مع العراء عن الاختراع، بل أثّرت واخترعت على وفق الإرادة. أمّا ههنا فتعلّق بلا تأثير أصلاً. فلم تكن إلاّ اسماً بلا مسمّى ولفظاً بلا معنى، وها محصل ما ناقشه به في «المسايرة».

أقول: ولا أرى هذه العقدة تنفكّ إلاّ بأحد الأمرين: **الأوّل**: ليست القدرة ما تؤثّر حتّماً ولا مع الإرادة. ولا محيد عنه للمعتزلة أيضاً، ألا ترى أنّ الكفرة بذلوا جهدهم في إيذاء النبيّ صلّى=

فالقدرة الحادثة لا تؤثّر في مقدورها أصلاً، واتّفقت المعتزلة ومَن تابعهم من أهل الزيغ. . على أنّ العباد مُجِدون لأفعالهم مخترعون لها بقدرتهم، ثمّ المتقدّمون منهم كانوا يمنعون من تسمية العبد خالقاً لقرب عهدهم بإجماع السلف على أنّه (لا خالق إلاّ الله تعالى) واجترأ المتأخّرون

= الله تعالى عليه وسلّم ﴿وَهَمُّواْ بِمَا لَمْ يَنَالُواْ﴾، ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ﴾. فإنّما القدرة صفة من شأنها التأثير وتؤثّر مع الإرادة. . لولا مانع.

وقد قال في «المسامرة شرح المسايرة»: **اعلم** أنّ الأشعرية لا ينفون عن القدرة الحادثة إلاّ التأثيرَ بالفعل؛ لا بالقوّة، لأنّ القدرة الحادثة عندهم صفةٌ شأنها التأثير والإيجاد، ولكن تخلّف أثرها في أفعال العباد لمانع. . هو تعلّق قدرة الله تعالى بإيجادها، كما حقّق في (شرح «المقاصد») وغيره. اهـ.

قلت: وصرّح به الامدي، ثمّ رأيت في (شرح «المقاصد») من بحث القدرة الحادثة من مقصد الأعراض نسبة له، ولم يأت بتحقيق يزيد على ما مرّ.

أقول: فيه حزازة، والقلب لا يطمئنّ به، ولا يسكن إليه، وإلاّ! لكان كلّ حيوان؛ ولو أخسّ ما يكون واضعه قادراً على الخلق والإيجاد، وإن لم يتّفق له ذلك لعروض مانع وهو سبقة الخلق الإلهي، وماذا تفعل الأشاعرة الأقدمون حينئذ بدليلهم أن لو قدر العبد على فعله. . لقدر على خلق الأجسام والجواهر، إذ لا مصحّح سوى الحدوث والإمكان، وهما مشتركان! أفتراهم قائلين: أنّ كلّ إنسان وحيوان حتّى الخنّاس والديدان يقدر على خلق السماوات والأرض، وإن لم يقع لهم لسبقة خلق الله تعالى، وقد نصّ الأشعرية أن ليس للعبد من الفعل إلاّ المحلّية. فتدبّر وأنصف.

والثاني: أنّ الحادثة تحدث ولا تخلق، وكفى به تأثيراً، وهذا هو الذي حمل الحنفيّة والقاضي والأستاذ وجمعاً من المحقّقين على القول بأنّ للحادثة تأثيراً فيما دون الوجود.

والحقّ أنّ العقل لا يستقلّ بإدراك تلك الحقائق، فنؤمن بما أتى به القرآن، وشهدت به الضرورة، وأدّى إليه البرهان: أنّ الفرق بين الإنسان والحجر وبين حركتي البطش والارتعاش والصعود والهبوط والوثبة والسقوط بديهي، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، ولأنّ لا خالق لشيء إلاّ العلي الأعلى، وأن لا مشيئة للإنسان إلاّ بمشيئة الله تعالى، ولا نزيد على هذا ولا نقتحم بحراً لا نقدر على سباحته. والله الهادي (١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

فسمّوا العبد خالقاً على الحقيقة! هذا كلامه.

ثمّ أورد أدلّة الأصحاب، وأجاب عن شبه المعتزلة وبالغ في الردّ عليهم وعلى الجبرية، وأثبت للعبد كسباً وقدرة مقارنة للفعل غير مؤثر فيه. اهـ.

فهذا أصرح نصّ على أنّ معتقده رحمه الله تعالى هو أهل السنّة.. سواء بسواء، فلم يبق أحد تسايرة «المسايرة».

أقول: ولكنّ العجب كلّ العجب من العلاّمة بحر العلوم اللكنوي عفا الله تعالى عنّا وعنه جنح في «الفواتح» إلى ما في «المسايرة» مع تصريحه فيها قبله بأسطر بما نصّه: (وما فهموا) أي: المعتزلة، بل هؤلاء الجهلة أيضاً (أنّ الإمكان ليس من شأنه إفاضة الوجود)، فإنّ من هو في نفسه باطلُ الذات محتاج في الواقعية إلى الغير، وكَلٌّ[1] على مولاه كيف يقدر على إيجاد الأفعال.. من غير اختلال بالنظام الأجود، وهذا ظاهرٌ لمن له أقلّ حدس من أصحاب العناية الإلهية، لكن ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾.

(وعند أهل الحق) أصحاب العناية الذين هم أهل السنّة الباذلون أنفسهم في سبيل الله بالجهاد الأكبر (له قدرة كاسبة) فقط لا خالقة... الخ. فكيف رضي مع هذا بأن جعل الممكن الباطل بالذات خالقاً لعزائمه؛ مع أنّ قول التأثير في أمر اعتبار كان بمرأى عينيه، وقد كان بيّنه هو بنفسه على وجه كافٍ ولم يتعقبّه!! فإن كان خالقاً مختاراً ولا بدّ..

(١) استعمله بمعنى المحتاج وإنما هو بمعنى الثقيل، والله متعال أن يكون أحد كلاًّ عليه.
(١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

فكان اختيار ما عليه جمع من المحقّقين؛ وليس فيه مخالفة نصّ ولا إجماع وهو أولى وأحرى، ولكنّ الله يفعل ما يريد.

هذا؛ وتلميذ المحقّق العلاّمة الكمال ابن أبي شريف وإن ساير ههنا شيخه رحمهما الله تعالى.. لكنّه أشار بعده إلى أنّ هذا خلاف ما عليه أهل السنّة؛ حيث قال في «المسامرة» عند قول المصنّف (قدّمنا أنّ للمكلّف اختياراً أو عزماً يصمّم) ما نصّه: (اختياراً).. على ما عليه أهل السنّة، (أو عزماً).. على ما اختاره المصنّف. اهـ وتلميذه الآخر العلاّمة الزين بن قطلوبغا في (تعليقه على «المسايرة») لم يرض به من أوّل الأمر، وقال للطريق الذي سلكه المصنّف: إنّه المرضي عنده الرفع للجبر فلم يندفع به: سأنبّه عليه، ثمّ أورد طريقاً اختارة العلاّمة الفناري في «الفصول»، وأقرّه، ومحصّله هو التأثير في الاعتباري، ولولا غرابة المقام لأوردته مع ما يرد عليه.

أقول: وبما ذكرنا ظهر أنّ الفرق بين ما سايره في «المسايرة» وما قضى به القاضي.. كالفرق بين الغرب والشرق، فما قال في «المسامرة»: إنّ حاصل كلام المصنّف رحمه الله تعالى تعويل على مذهب القاضي الباقلاني... الخ، وتبعه علي القاري في «منح الروض الأزهر»؛ فقال: ما أختاره هو قول الباقلاني من أئمّة أهل السنّة... الخ، فهماً لا وجه له. نعم إنّما وافقه في لفظ؛ وهو أنّه يكون منسوباً إليه تعالى من حيث هو حركة، وإلى العبد من حيث هو زناً ونحوه.

وقال القاضي: قدرة الله تعالى تتعلّق بأصل الفعل، وقدرة العبد بوصفه.. من كونه طاعة أو معصية، فمتعلّق تأثير القدرتين مختلف كما في لطم اليتيم تأديباً وإيذاء، فإنّ ذات اللطم واقعة بقدرة الله تعالى وتأثيره،

وكونه طاعة على الأوّل ومعصية على الثاني بقدرة العبد وتأثيره؛ لتعلّق ذلك بعزمه المصمّم. اهـ. فإنّما الاشتراك في نسبة صفة الفعل إلى تأثير قدرة العبد، وأين ما ادّعى المحقّق من خلقه عزمه.

أقول: ما ذكر من أنّ الصفة أثر قدرة العبد حقٌّ بلا مرية، لكن لا على الوجه الذي قرّر المصنّف، بل الأمر أنّ المولى تعالى أجرى سنّته بأنّ العبد إذا أراد فعلاً يخلقه الله تعالى فيه.. فالإرادة بخلق الله تعالى والفعل بخلق الله تعالى، وليس للعبد من الخلق شيء، لكن كون الفعل إراديّاً يتوقّف على إرادة العبد توقّفاً عقليّاً قطعيّاً، إذ لو خلق الله فيه الفعل من دون أن يخلق فيه إرادة له.. لكان كحركة الحَجَر بالتحريك، فلم يكن إراديّاً، والفعل لا يكون طاعة ولا معصية إلاّ إذا كان إراديّاً!! فهذه الصفة للفعل لا تحصل إلاّ بإرادتنا؛ أي: لكونه مصحوباً لإرادة خلقها الله تعالى فينا، ولولا ذلك.. لم يكن طاعة ولا معصية قطعاً.

ثمّ إنّي رأيت المحقّق ذكر في «التحرير»: أمّا الحنفية.. فالكسب صرف القدرة المخلوقة إلى القصد المصمّم، فأثرها في القصد ويخلق سبحانه الفعل عنده بالعادة، فإن كان القصد حالاً غيرَ موجود، ولا معدوم.. فليس بخلق، وعليه جمع من المحقّقين، وعلى نفيه فكذلك (أي: ليس الكسب بخلق أيضاً) على ما قيل (أي: قول صدر الشريعة) الخلق يقع به المقدور لا محل في القدرة، ويصحّ انفراد القادر بإيجاد المقدور، والكسب يقع به في محلّها، ولا يصحّ انفراده بإيجاده، ولو بطلت هذه التفرقة (بين الخلق والكسب) على تعذّره (أي: بطلانها).. وجب تخصيص القصد المصمّم من عموم الخلق بالعقل. اهـ باختصار مزيداً ما بين الهلالين من شرحه «التقرير» و«التحبير» لتلميذه المحقّق ابن

أمير الحاج رحمهما الله تعالى.

فقد أبان البونُ البيّن بينَ ما بحثه في «المسايرة» وبين ما ذهب إليه الإمام القاضي، وظهرت بحمد الله تعالى منه عليّ فائدة نفيسة؛ وهو أنّي كنت كتبت على «المسايرة» قبل هذا بنحو أربع سنين ما نصّه: نرجو أنّ المصنّف رحمه الله تعالى رجع عنه، إذ لم يذكره فيه! فكذلك ما يعتقده إلاّ ما عليه أهل السنّة كما سيأتي، ونرجو أنّ المولى سبحانه وتعالى جعل هذه الزلّة الواحدة؛ وإن عظمت.. مغمورةً فيما أولاه من بحار الحسنات الجميلة، ونسأل الله الثبات على الحقّ وهداية الصواب في كلّ باب، وصلّى الله تعالى على سيّدنا محمّد وآله وسلّم أبداً. آمين. اهـ.

فبحمد الله تعالى قد حقّق الله رجائي، وظهر رجوع المحقّق عن اختيار ما بحثه، إذ علّقه ههنا على تعذّر التفرقة بين الخلق والكسب، وصرّح ببطلان التعذّر، فإذا بطل المبنى.. وجب تهدّم البناء، ولله الحمد.

وتصنيف «التحرير» متأخّر عن تأليف «المسايرة» كما لا تخفى على مَن طالعه، وذلك قوله تعالى ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأَخِرَةِ ﴾ والحمد لله ربّ العالمين.

أمّا ما أورد الشيخ القزويني على الإمام أبي بكر الباقلاّني؛ كما نقله في «اليواقيت» للإمام الشعراني مقرّاً على أنّه يقال له هذه الحال مقدورةٌ لله تعالى أم لا؟ على الثاني لا محالة تكون مقدورة للعبد وهو مذهب المعتزلة بعينه، وعلى الأوّل لم يكن للعبد شيء البتة، وذلك هو مذهب الجبريّة بعينه؛ فلا فائدة لتمسُّكٍ بالحال. اهـ باختصار.

أقول: وتلك شكاة ظاهر عنك عارها، ولما يتراءى ظاهر أنّ هذا سؤال عامّ الورود لا محيص عنه لشيء من الأقوال، فشأن من أثبت للقدرة

الحادثة تأثيراً ما في شيء من عين أو حال. . فيقال له كما قلتم، فإن قال: (إنّ ذلك الشيء ليس مقدوراً لله تعالى). . فهو الاعتزال، أو قال (مقدور له فلم يبق للعبد شيء). . وهو الجبر، ومن لم يُثبت كسادتنا الأشعرية؟ فقد أفصح بالشق الأخير من الأوّل؛ فيقال: إذن لا شيءَ للعبد البتة. . فهو الجبر بعينه، وذلك لأنّه إنّما يريد أنّكم لجأتم إلى هذا نفياً للجبر، فإذا اعترفتم أنّه واقع بقدرة الله تعالى؛ لا بقدرة العبد، لاستحالة اجتماع مؤثّرين على أثر. . فقد انتفى الملجأ، ولزم القرار على ما منه الفرار، فالمعنى هو الجبر بعينه عندكم، بل لما أقول: يختار أنّه مقدور الله تعالى، بل ومراده أيضاً لكن أراد أن يريد العبد؛ فيكون فلا جبر ولا اعتزال، وإلى منحى هذا ينحو ما في «المسايرة» غاية ما فيه أنّه تعالى قدره على بعض مقدوراته تعالى؛ كما أنّه أعلمنا بعض معلوماته سبحانه تفضّلاً. . . الخ.

وبالجملة لا تنافيَ بين كونه مقدور الله تعالى ومقدور العبد بإقداره؛ حتّى يقال: لم يكن للعبد شيء!

وأيضاً لا يلزم من كونها مقدورة للعبد الاعتزال، لأنّهم يقولون بخالقيّة العبد والخلق إفاضة الوجود، والحال غيرُ موجود.

هذا؛ وليعلم أنّي لا أريد بالدفاع عن هذا القول أن أقول به: إنّما أقول: إنّي لا أعلم ما يردُّه من نصّ أو إجماع!! وقد رأوا أنّ ههنا ثلاثة أشياء حال بين عينين إرادة العبد وفعله وتعلّقها به، فإن لم يكن للعبد مدخل في شيء من ذلك. . خرج من البين قطعاً، وهو الجبر حقّاً؛ كما لازم به الحنفيّة الأشعريّة، بل قد نصّت الأشاعرة أنفسهم في بحث عقليّة الحسن والقبح أنّ فعل العبد اضطراريّ غير اختيار، فوجب أن لا يوصف بحسن؛ ولا قبح عقلاً، ونصّ الإمام أبو الحسن الأشعري: أنّ العبد محلّ الفعل فحسب،

وصرّح كبراء الأشاعرة؛ كالإمام الفخر والعلاّمة سعد الدين في آخرين: أنّ المآل هو الجبر، وأنّ العبد مجبور في صورة مختار، وتبعهم القاري في «منح الروض» فجعله الإنصاف، ومن المعلوم قطعاً.. إجماعاً وسمعاً: أن ليس للعبد شيء من الإيجاد، فإرادته كقوله ليست إلاّ خلق ربّه تبارك وتعالى! فلم يبق إلاّ التعلّق المسمّى بـ (القصد)، فقالوا: هذا ما أقدره عليه ربّه وليس من الخلق في شيء.. كما عرفت.

فهذا نزاع ساداتنا الحنفيّة في هذا الباب!!

أمّا أنا فكما ذكرت في «الفيوض الملكية» تعليقات كتابي «الدولة المكية» لست ممّن يخوض في هذا، وإنّما إيماني ـ ولله الحمد ـ ما ثبت بالقرآن، وأجمع عليه الفريقان، شهدت به البداهة، وأدّى إليه البرهان: أن لا جبر، ولا تفويض، ولكن أمرٌ بين أمرين.

(وسرت أسرد فيه الكلام إلى أن قلت): فالتكليف حقٌّ، والجزاء حقٌّ، والحكم عدل، والاعتراض كفرٌ، والاستبداد ضلال، والتحجُّر جنون، والجنون فنون، ولا حجّة لأحد على الله تعالى مهما فعل، ولله الحجّة البالغة، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾.

فهذا إيماننا ولا نزيد عليه، وإن سئلنا عمّا وراءه.. قلنا (لا ندري ولا كُلِّفنا به، ولا نخوض بحراً لا نقدر على سباحته). نسأل الله الثبات على دين الحقّ سذاجته، والحمد لله ربّ العالمين. اهـ.

وثالثاً: الخلق لغة وعرفاً وشرعاً هو: الإيجاد بالاختيار، قال تعالى ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾، فأفاد أنّ العلم لازم للخلق وذلك هو الإيجاد بالقصد، فإنّ الموجب لا يجب أن يعلم الموجب من جهة كونه موجباً، وإن عَلِمَ علمَه من جهة أخرى، وأمّا ما نوزع فيه بأنّ الدلالة بالتتمّة ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾؟!

فأقول: كونه لطيفاً خبيراً كافٍ، فلو لم يكفِ للخالقيّة. . لكان إقحامُ ﴿مَنْ خَلَقَ﴾ مستدركاً، على أنّه قد تواتر من القرّاء الوقفُ على ﴿مَنْ خَلَقَ﴾ فهي جملة مستقلّة، ولا توقُّف لها على ما بعدها.

والحقّ أنّ الكلّ دليل مستقلّ، فلو كان قصدنا بخلقنا. . لكان بقصدنا، وكلّ أحد يعلم من وجدانه أنّما يريد الفعل؛ لا أنّه يريد أن يريد ثمّ يريد.

ورابعاً: لا يخالف ملأٌ حتّى المعتزليّ أنّ الإرادة الكلّية فينا ليس بخلقنا، بل خلق ربّنا خالق القول والقدر، فلا يكون لنا أن كان إلاّ القصد الجزئي.

أقول: وليست كلّية الإرادة المخلوقة في عبد أنّها نوع تحته أفرادٌ، بل هي صفة شخصيّة قائمة بشخص، وإنّما كلّيتها بمعنى الإطلاق عن التعليقات، فكلّما تعلّقت بمقدور معيّن سمّيت جزئية، فما القصد الجزئي إلاّ خصوص تعلّق تلك الصفة الشخصيّة بفعل شخصي، والتعلّق أمر إضافي لا وجود له في الأعيان، فإن أسند إلى العبد. . لم يكن في شيء من الخلق، فلم عدلتم عن قول الحنفية وملتم إلى تخصيص النصوص!؟.

وخامساً[1]:

هب أنّ القصد بالقصد. . فلا بدّ من الانتهاء إلى قصد ليس بالقصد، وإلاّ تسلسل في الأعيان، لأنّه وجوديٌّ عندكم، وإذا انتهى الأمر إلى

---

(١) أقول وهنا دليلان آخران يمكن له الجواب عنهما:
سادساً: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ فمشيئتنا ليست بمشيئتنا، بل بمشيئة ربّنا.
سابعاً: ورد مرفوعاً، وانعقد إجماع المسلمين على قولهم (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن)، فلو لم يشأ مشيئتنا. . لما كانت، لكن كانت فقد شاءها.
والجواب عنهما: مشيئتنا بمشيئتنا لمشيئته أن تكون بمشيئتنا، ويخصّ الأوّل أنّ المعنى لا تشاؤون شيئاً من أفعالكم. . إلاّ ما شاء الله أن يخلقه عند مشيئتكم
(١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

الإيجاب. . انتهى الاختيار، لزم القرار على ما كان منه الفرار، ما قولهم (الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار؛ بل يحقّقه)؟.

أقول: ليس هذا وجوباً بالاختيار، بل اختيارٌ بالوجوب، أي: لا يستطيع أن لا يختار. . وهو ينافي الاختيار بمعنى التمكّن من الترك قطعاً، فيعود المحذور وارداً على القائلين بالتأثير في الحال أيضاً، ولا محيص بما قالوا: إنّ القصد اعتباري فليتسلسل. وذلك لأنّه في المبدإ محال؛ ولو في الاعتباريات.

أقول: لأنّ سرّ تجويزه هو انقطاعه بانقطاع الاعتبار، وههنا حيث انقطع. . انقطع ما تحته؛ لانعدام العلّة فينعدم الفعل، ولا بأن قصد القصد عين القصد، فإنّ المحتاج كيف يكون عين المحتاج إليه، ولا بأنّه عدميٌّ فلا يحتاج إلى مؤثّر، فإنّ كلّ متجدّد لا غناء له عن مؤثّر ولو عدمياً؛ كالعمى، ولا بأنّ اختيار المختار لا يعلّل كإيجاب الموجب!

أقول: نعم لا يسأل لم خصّص هذا؛ لا ذاك؛ كما حقّقته في رسالة «الإفهام المصحّح للترجيح بدون مرجّح» التي ألّفتها بعد ورود هذا الاستفتاء.

أمّا نفس التخصيص. . فمتجدّد، وليس له عن المؤثّر محيص.

فإن قال الكلّ: لا نريد بالاختياري إلاّ ما يقع بالاختيار، أو عند الاختيار، وإن لم يكن الاختيار بالاختيار؟

قلنا: إن دفع قول الأشعري إنّ فعل العبد اضطراريٌّ؛ ولكن أين المحيص من ثبوت الحجّة للعبد في المعاصي، فإنّه يقول ما خلقت وإنّما قصدت، وما كان قصدي أيضاً باختياري فما ذنبي؟!

واعلم أنّ الكلام ههنا ينجرّ إلى عويصة أخرى أمرّ وأدعى، لا تنحلّ بأنامل الأفكار. . إلاّ بتوفيق العزيز الغفار، ولصعوبة هذا سَكَت عنه مثل السيّد الشريف في موضعين من (شرح «المواقف»)، والتزم مصيبته البحر في «الفواتح». . والعياذ بالله تعالى. وتتبّعت كلمات المتكلّمين والأصوليين من جميع مظانّ هذا البحث إليها. . فاجتمعتْ لي منها ثمانيةُ أجوبة لا غناء في شيء منها، ثمّ المولى سبحانه وتعالى فتح بفضله وهداني للجواب الحقِّ كما أوردت كلَّ ذلك في رسالتي «تحبير الحبر بقصم الجبر» (١٣٢٩هـ) التي ألّفتها بعد ورود هذا الاستفتاء قبل أن أنهي الجواب عنه، فنكِلُ هذا البحث إليها، ونفيض فيما كنّا فيه؛ فنقول لهم:

تبيّن أنّ ما زعمتم أنّ الحاجة تندفع به، فما حملكم على تخصيص النصوص!! وأنت تعلم أنّ هذا كما يكفي للردّ على المحقّق رحمه الله تعالى. . كذلك لردّ كلّ ما يدّعي العبد خالقاً له. . من فعل، أو عزم، أو غير ذلك للخلاص من هذه الورطة الظلماء، فإنّ الكلام يجري في الكلّ، ولا يزال يتسلسل إلاّ بالإنهاء إلى الإلجاء، وهذا ما نقل في (شرح «المقاصد») وغيره عن المحقّقين: أنّ المآل هو الجبر، فثبت بالبرهان إسناد خلق شيء ما إلى العبد مع كونه مخالفاً للقرآن العظيم، والإجماع القديم والدين القويم؛ لا يسمن ولا يغني من جوع!! فوجب حمل كلام الله تعالى على عمومه، والإيمان بأنّ لا خالق إلاّ الله تعالى.

ثمّ البداهة شاهدةٌ بالفرق بين البشر والحجر، فلا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين، ولا يلزم للعلم بحقيقة شيء العلمُ بحقيقته كما بيّنته في «ثلج الصدر لإيمان القدر»، وهذا هو العلم الموروث عن رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم، ومن رام فوقه. . فإنّما يروم خَرَط القتاد.

أقول: ومن الدليل القاطع على بطلان كلّ كلام أريد به حلّ هذه العقدة ما تواتر عن النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم من نهيه الأمّة حتّى أجلّة الصحابة الكرام الذين كانوا أعقل وأعلم وأفهم من كلّ من بعدهم.. عن الخوض فيه، وقد أخرج الطبرانيُّ في «المعجم الكبير»؛ عن ثوبان رضي الله تعالى عنه (مولى رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم) قال: اجتمع أربعون من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ينظرون في القدر والجبر؛ فيهم أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما!! فنزل الروح الأمين جبرئيل عليه الصلاة والسلام؛ فقال: يا محمد؛ أُخرج على أمّتك فقد أحدثوا!! فخرج صلّى الله تعالى عليه وسلّم ملتمعاً لونه متورّدة وجنتاه كأنمّا تفقّأ بحبّ الرمّان الحامض، فنهضوا إلى رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم حاسرين أذرعهم ترعد أكفّهم وأذرعهم؛ فقالوا: تُبْنا إلى الله ورسوله، فقال: «أَوْلَىٰ لَكُمْ!! أَنْ كِدْتُم لَتُوجِبُونَ، أَتَانِي ٱلرُّوحُ ٱلأَمِيْنُ؛ فَقَالَ: أُخْرُجْ إِلَىٰ أُمَّتِكَ يَا مُحَمَّدُ فَقَدْ أَحْدَثَتْ». اهـ.

أفترى أنّ هذا الغضب الشديد والنهي الأكيد كان لأنّ أبا بكر وعمر وسائر الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا أهلاً لأن يعرفوا كلمة سهلة خفيفة: أنّ العزم لكم والباقي لربّكم أو غير ذلك ممّا يزعمه زاعم؟!! كلاّ، بل هو دليل قاطع على أنّ الأمر سرّ لا تبلغه العقول؛ ولا يحيط به البيان، وأنّ لا خير للأمّة في كشفه عليهم، وإلاّ! لما ضنّ الله به ورسوله صلّى الله تعالى عليه وسلّم، فالحقُّ الناصع ما عليه أئمّة السلف أن الأمر بين لا ولا، ولا مصدر لنا الآن فوق ذلك ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ الحمد لله ربّ العالمين.

بالجملة هذا البحث الذي هو خلاف النصوص والإجماع والأشعريّة والحنفيّة والوجدان والبرهان، أيجوز أن يكون معتقداً لأهل السنّة؟ أم

يجوز أن يتّخذه الإمام ابن الهمام عقيدة!! حاشَ لله؟ العقيدة هو ما قال ربّنا عزّ وجلّ ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، وقال ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾، وقال ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾، وقال ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾.

العقيدة هو ما حرّره الإمام ابن الهمام نفسه في بداية هذا الأصل: إنّ الله لا خالق سواه.

والعقيدة ما حرّر الإمام الممدوح نفسه في آخر كتاب «المسايرة» حيث وضع فهرسة لعقائد أهل السنّة، وسأل الله الاستقامة عليه حتّى الختام حيث يقول:

ولنختم الكتاب بإيضاح عقيدة أهل السنّة والجماعة، وهي أنّه تعالى واحد لا شريك له، منفرد بخلق الذوات وأفعالها (إلى أن قال عليه رحمة ذي الجلال): والله سبحانه نسأله من عظيم جوده وكرمه أن يتوفّانا على يقين ذلك مسلمين أنّه ذو الفضل العظيم، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم.

العقيدة ما مرّ عن توضيح الإمام صدر الشريعة... [1]

---

(١) إلى هنا تمّت عبارة الأصل هكذا!! وكأنَّه قد فُقد ما بعد فحافظنا عليه لكما عثرنا عليه، لحصول المقصود؛ وبالله سبحانه التوفيق.